Ain Shams University
معهد الدراسات والبحوث البيئية
Institute of
Environmental Studies & Research

The Role of Internal Audit of Chemical Industries In Libya To Reduce The Environmental Risks

A Proposed Thesis Plan for Fulfillment of Master Degree in Environmental Sciences

Submitted By

Ibrahim Suliman Said El-Nagar

Supervised By

Dr. Gamal Saad El-Sayed Khataab

Assistant professor of Accounting & Auditing
Faculty of Commerce- Ain Shams University

Dr. Sameer Abdul Salam Kruschman

Chemistry Department
Faculty of Science University of the Seventh of April
the Corner-Libya

Dr. Nehal M. Fathy El-sahaat

Lecturer of Environmental Management- Institute of Environmental Studies & Research

APPROVAL SHEET

THE ROLE OF INTERNAL AUDIT OF CHEMICAL INDUSTRIES IN LIBYA TO REDUCE THE ENVIRONMENTAL RISKS

Submitted By

Ibrahim Suliman Said El Nagar

B.Sc. of Accounting, Faculty of Economic, El Fateh University, 1992

This thesis Towards a Master Degree in Environmental Science Has been Approved by:

Name Signature

1- Dr. Gamal Saad El Sayed Khataab

Assistant Prof. of Accounting & Auditing Facutly of Commerce- Ain Shams University

2- Prof. Dr. Mohamed Abdel-Aziz Khalifa

Prof. of Accounting & Vice Dean of Faculty of Commerce & Head of Department of Environmental Economics, Law & Management Science Institute of Environmental Studies & Research- Ain Shams University

3- Prof. Dr. Mostafa Hassan Khalil

Prof. of Chemistry Facutly of Science Ain Shams University

2012

المستخلـــص

إستهدفت الدراسة إلى تحقيق قياس أثر تطبيق معايير المراجعة الداخلية علـــى طبيعـــة الإجراءات التى يتخذها مجلس الإدارة للتأكد من إتباع المنشـــأة للإشـــتراطات البيئيـــة ومـــدى الالتزام بها والإفصاح العادل عنها، وتحديد مدى التزام إدارة المراجعـــة الداخليـــة بمراجعـــة الإفصاح عن المعلومات البيئية والتأكد من صحتها والتحقـــق مـــن وضـــع قواعـــد المســـاءلة والمحاسبة داخل المنشأة وحماية مواردها ضد الخسائر وسوء الإستخدام وذلك فى إطار معايير المراجعة مع قياس تأثير تطبيق المعايير الخاصة بـــإدارة المراجعـــة الداخليـــة علـــى طبيعـــة الإجراءات التى يتم إتخاذها للتأكد من صحة وعدالة القوائم المالية للمنشأة فيما يخص الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية المتعلقة بالأداء البيئي وأثر ذلك على تفعيل وتحسين الأداء.

وقد إتضح للباحث من خلال التحليلات النظرية والعملية للدراسة الوصول إلى عديد من النتائج منها:

- تعتبر المراجعة الداخلية أحد أطراف تطبيق الحوكمة فى الشركات فى ليبيا مما يســـاعد فى الحد من المخاطر البيئية.
- يساهم متابعة تطوير معايير المراجعة الداخلية بشكل رئيسي فى ضمان إجراء العمليات التى تستخدمها إدارة الشركات وإدارة المراجعة الداخلية، والمراجعة الخارجية مما يحقق زيادة كفاءة ونوعية التقارير المالية التى تساعد الشركة للوصول إلى الأهداف المخططة وتطبيق مبادئ وقواعد الحوكمة بشكل فعال فى الشركات وكذلك المساعدة فـــى ضـــبط المخاطر البيئية.
- هناك دور رئيسى وهام للمراجع الداخلى يتعلق بإدارة المخاطر وذلك من خلال قيامـــه لفحص ومراقبة تلك المخاطر الداخلية والخارجية منها والتى من الممكن أن تؤثر علـــى أعمال الشركة.
- توجد علاقة إيجابية بين الحفاظ على إستقلالية إدارات المراجعة الداخلية وتدعيم أركانها ومتطلباتها ووجود الصلاحيات الكاملة لمدير المراجعة الداخلية والأخذ بتوصـــياته فـــى كافة المجالات مع العمل على توفير جميع الإمكانيات اللازمة لعمل المراجـــع الـــداخلى بالشكل المطلوب وتفعيـــل مبـــادئ الحوكمـــة فـــى الشـــركات العاملـــة فـــى ليبيـــا.

الملخـــــــص

تتمثل مشكلة البحث فى كيفية تفعيل دور المراجعة الداخلية لتشتمل على مراجعة الأداء البيئي للمنشأة من خلال تطبيق القواعد المنظمة للشركات وذلك لما تكفله هذه القواعد من إجراءات وشروط لاختيار كل من أعضاء مجلس الإدارة، لجان المراجعة، المراجع الخارجي، إدارة المراجعة الداخلية، تدعيم استقلال هذه الأطراف، وانعكاس ذلك على المعلومات الواجب قياسها والإفصاح عنها فى القوائم والتقارير المالية.

وإن العوامل البيئية لها انعكاسات ذات تأثير جوهري على التقارير والقوائم المالية التى تخص العديد من المنشآت والتى يؤثر نشاطها سلباً على طبيعة البيئة المحيطة مما يجعل من تلك العوامل ضوءاً أحمر بل شديد التوهج محل اهتمام الكثير من مستخدمي القوائم المالية والجهات الرقابية العليا المهتمة بالبيئة وتأثير الأنشطة الخاصة بالوحدات الاقتصادية عليها.

ويترتب على عدم الإفصاح العادل عن تلك الجوانب البيئية تحريفات جوهرية تعبر عن وضع المنشآت بصورة لا تعكس الحقيقة مما يضلل مستخدمى القوائم المالية الخاصة بتلك المنشآت ويؤثر على قراراتهم مما يحتم ضرورة وجود نظام للمراجعة البيئية داخل تلك المنشآت وذلك للتأكد من مصداقية الحسابات الخاصة بالتأثيرات البيئية والإفصاح العادل عنها داخل القوائم والتقارير والإيضاحات المتممة لها وهنا تثار العديد من التساؤلات:

- هل عدم الالتزام بالاشتراطات البيئية يعرض المنشأة لمخاطر؟ وما تأثير تلك المخاطر على الأداء المالي للمنشأة؟
- هل عدم توافق المنشأة بيئياً يجعل العديد من الجمعيات الأهلية وجمعيات حماية البيئة تمثل ضغطاً مستمراً على المنشأة من خلال توجيه نظر وسائل الإعلام والمستهلكين إلى المنشآت التى تسبب ضرراً للبيئة وحث المستهلكين على استخدام المنتجات صديقة البيئة Ethical Products؟ وما تأثير ذلك على حصة المنشأة من السوق؟
- هل سلسلة معايير Iso 14000 والمتعلقة بنظم الإدارة البيئية لها دور إيجابى فى تطوير وتحسين الإجراءات الخاصة بحماية البيئة وما انعكاسات تلك المعايير على أداء المنشأة؟
- هل القوائم والتقارير المالية تشتمل على المعلومات الخاصة بالأداء البيئي بجانب الأداء المالي؟ وما تأثير ذلك على قيمة المنشأة من خلال تأثيرقيمة السهم فى البورصة.
- هل هيكل التمويل فى المنشأة يعتمد فى تركيبه على الحصول على قروض من مؤسسات مالية تشترط التوافق البيئي؟ وما تأثير ذلك على السيولة لدى المنشأة؟

أهـــداف البحـــث:

يهدف البحث لتحقيق الآتي:

١) قياس أثر تطبيق معايير المراجعة الداخلية على طبيعة الإجراءات التى يتخذها مجلس الإدارة للتأكد من اتباع المنشأة للاشتراطات البيئية ومدى الالتـزام بهـا والإفصـاح العادل عنها.

٢) تحديد مدى التزام إدارة المراجعة الداخلية بمراجعة الإفصاح عن المعلومـات البيئيـة (الإجراءات/ السياسات/ القرارات/ ..الخ) والتأكد من صحتها والتحقق مـن وضـع قواعد المساءلة والمحاسبة داخل المنشأة وحماية مواردهـا ضـد الخسـائر وسـوء الاستخدام وذلك فى إطار معايير المراجعة.

٣) قياس تأثير تطبيق المعايير الخاصة بإدارة المراجعة الداخلية على طبيعة الإجـراءات التى يتم اتخاذها للتأكد من صحة وعدالة القوائم المالية للمنشأة فيما يخص الإفصـاح عن المعلومات المالية وغير المالية المتعلقة بالأداء البيئي وأثر ذلـك علـى تفعيـل وتحسين الأداء.

أهميـة البحـث:

يستمد البحث أهميته من خلال:

<u>أولاً:</u> الأهمية العملية:

١) حماية البيئة وتنميتها والحفاظ على مواردها يبدو واضحاً على كل مـن الصـعيدين الدولي والمحلي وذلك لما شهده العالم خلال السنوات الماضية وحتى وقتنا هـذا مـن مشكلات تلوث وتدهور بيئى واستنزاف للموارد الطبيعية وذلك نتيجة إهمـال البعـد البيئى عند إعداد وتنفيذ السياسات الاقتصادية مما أدى إلى حدوث كوارث بيئية عديدة (تلوث الهواء، الماء- والتربة).

٢) إبراز المفهوم الخاص بالمراجعة الداخلية وتدعيم تطبيقها على نحو سليم حتى لا يعنى ذلك فقط مجرد الالتزام بمجموعة من القواعد وتفسيرها تفسيراً ضيقاً وإنمـا النظـر إليها كثقافة وأسلوب فى ضبط العلاقة بين الأطراف الإدارية فكلما اتسع نطـاق مـن يأخذون بها كلما كان النفع أكبر للمجتمع بأسره.

<u>ثانياً:</u> الأهمية العلمية:

تنبع الأهمية العلمية لهذه الدراسة كنتيجة إلى ضرورة ضبط المنظومة المؤسسـية فـى القطاع الصناعي وذلك لتحسين الأداء وتحقيق التكامل مع النظام المالي العالمي.

رابعاً: فروض البحث:

يسعى البحث إلى اختبار صحة أو عدم صحة الفروض الآتية:

١) توجد علاقة ارتباط طردية بين تطبيق المبادئ والأنظمة الخاصة بالتزامات وواجبات مجلس إدارة المنشأة وتفعيل دور المراجعة الداخلية.

٢) توجد علاقة ارتباط طردية بين تفعيل دور المراجعة الداخلية والحد من المخاطر البيئية.

٣) توجد فروق جوهرية بين أداء المنشأة التى تتبنى تطبيق المبادئ المنظمة للشركات وأداء المنشأة التى لا تتبنى تطبيق المبادئ المنظمة للشركات فيما يتعلق بتفعيل دور المراجعة الداخلية فى الحد من المخاطر البيئية.

خامساً: حدود البحث:

يتناول هذا البحث تأثير الدور الذى تقوم به المراجعة الداخلية بهدف الحد من المخاطر البيئية واتساقاً مع هذا الهدف فلن يتعرض الباحث لدور مراقب الحسابات كما لن يتعرض الباحث لكافة أنواع المخاطر ولكن سيكتفي الباحث- خدمة لأغراض الدراسة- بالمخاطر البيئية كما سيتم التعرض لدور الأجهزة الرقابية العليا فى الرقابة على الأداء البيئي للمنشآت سواء محاسبياً أو اجتماعياً، ومن ثم سيقتصر البحث على الجوانب البيئية والتأثيرات المحاسبية لها دون التعرض للجوانب المالية الأخرى.

سادساً: منهج البحث:

يقوم الباحث باستخدام كلاً من المنهج الاستقرائى والمنهج الاستنباطي وذلك على النحو الآتى:

المنهج الاستقرائى: يقوم الباحث باستعراض بعض الدراسات والأبحاث والدراسات العلمية التى تناولت المراجعة الداخلية وتطوير المعايير الخاصة بها واتساع نطاق تطبيقها كما سيتم استعراض بعض الدراسات التى تناولت مراجعة الأداء البيئى وأثر التأثيرات البيئية على القوائم المالية وذلك بهدف إنشاء إطار نظري متكامل لقياس دور المراجعة الداخلية فى الحد من المخاطر البيئية.

المنهج الاستنباطى: يقوم الباحث من خلال هذا المنهج باختبار الإطارالنظري الذى تم التوصل إليه من خلال المنهج الاستقرائي وذلك من خلال اختبار فروض البحث إحصائياً من خلال استمارة استبيان والتى سوف توزع على مجتمع الدراسة وتحليل الإجابات المستقصي منهم واستخلاص النتائج.

ويتمثل مجتمع وعينة الدراسة فيما يلى:

١) عينة من قطاع الصناعات الكيماوية فى ليبيا التى يؤثر نشاطها سلبياً على البيئة وقد تم اختيار مجمع أبو كماش للصناعات الكيماوية باعتباره من أكبر المجمعات الصناعية فى ليبيا وذات أهمية اقتصادية ويعتبر أحد المجمعات الصناعية الملوثة للبيئة.

٢) مسئولي مهنة المراجعة فى كبرى مكاتب المحاسبة والمراجعة.

٣) العاملين بإدارة التفتيش داخل جهاز حماية البيئة وذلك لقياس الاتجاه العام لمستوى الأداء البيئى للمنشأت ومدى التزامها بمعايير الأداء البيئى.

المتغيرات المستقلة:

تتمثل المتغيرات المستقلة فى العوامل المؤثرة على جودة المراجعة الداخلية وتشمل:

١) أثر التخطيط السليم لعملية المراجعة على جودة المراجعة الداخلية.

٢) أثر نظام الرقابة الداخلية الفعال على جودة عملية المراجعة.

٣) أثر بيئة الرقابة على فعالية وجودة المراجعة.

٤) أثر الحد من المخاطر على فعالية جودة عملية المراجعة.

٥) أثر نظام المعلومات المحاسبية على فعالية وجودة عملية المراجعة.

٦) قدرة لجنة المراجعة على ممارسة سلطتها والقيام بالمهام المسندة إليها.

المتغير التابع:

ويتمثل فى الحد من المخاطر البيئية ويمكن التعبير عن المتغير التابع بالمتغيرات الآتية:

١) المخاطر البيئية.

٢) ارتباط المخاطرالبيئية بإجراءات مراجعة الأداء البيئي.

خطة البحث:

تشتمل خطة البحث على النقاط الآتية:

الفصل الأول : الإطار العام للبحث والدراسات السابقة.

الفصل الثانى : المراجعة الداخلية والعوامل المؤثرة فى جودتها.

الفصل الثالث : علاقة المراجعة الداخلية بالمخاطر البيئية.

الفصل الرابع : دور المراجعة الداخلية فى الحد من المخاطر البيئية.

الفصل الخامس : الدراسة الميدانية.

النتائج والتوصيات.

المراجع.

الملاحق.

مقدمـــة

تؤدي المراجعة الداخلية فى المنشآت دوراً بارزاً فى بث الثقة فى المعلومات المحاسبية والبيئية واللازمة لصنع واتخاذ القرارات الإدارية، كما تفيد أنشطة المراجعة الداخلية فى دعم ثقة المستفيدين من خدمات المراجع الداخلي وتجنب حالات تعثر الشركات والحد من حالات العسر المالي والتصفية والاندماج والاستحواذ وغيرها. وكنتيجة لظهور مجموعة من المبادئ الحاكمة لإدارة هذه الشركات فإن للمراجعة الداخلية دوراً حاسماً فى دعم هذه المبادئ من خلال معايير الشفافية، الإفصاح، العدالة، الانضباط كما أن للمراجعة دوراً فى دعم هذه المعايير اعتماداً على تفعيل آلية لجان المراجعة.

إن المراجعة ودورها الفعال فى بث الثقة من خلال الشفافية والافصاح عن المعلومات تأتى على قمة إهتمامات مجتمع الأعمال الدولي والمؤسسات المالية العالمية وبصفة خاصة كنتيجة للأحداث التى وقعت خلال العقدين الماضيين خاصة الانهيارات المالية التى حدثت بأسواق عدداً من دول جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية والتحول إلى نظام السوق المفتوح وانتهاج سياسة الخصخصة بعدد من دول شرق أوربا.

ولقد أصبح الأداء البيئى للمنشأت من الموضوعات الهامة التى حظيت بإهتمام الكثير من المجتمعات ومنها بالطبع المجتمع الليبي وذلك كنتيجة للآثار السلبية التى تنتج من جراء الأنشطة التى تمارسها هذه المنشآت والتى تسبب تلوثاً للبيئة مثل تلوث الهواء، الماء، التربة وما يصاحب ذلك من استغلال جائر للموارد الطبيعية وكنتيجة لنمو الوعي البيئي لدى مختلف أفراد المجتمع واهتمام الجهات الرقابية بذلك، فقد أصبح ذلك يمثل ضغطاً على المنشآت يحتم عليها ضرورة الالتزام بالمعاييرالبيئية التى تنص عليها القوانين واللوائح أن مفهوم المراجعة البيئية Concept of Environment of Audit ظهر فى الولايات المتحدة الأمريكية فى بداية الثمانينات لتقييم أثر الأداء البيئي Ecological performances لبعض الشركات فى مجال البترول والصناعات الكيماوية وذلك لتجنب المدفوعات المالية التى يسببها التلوث البيئى Environmental Pollution، الشراء المنتظم من الشركات التى تنفذ سياسات الحماية البيئية إن ذلك فى التطبيق العملي الذى امتد واتسع فى غالبية البلاد المتقدمة تحت مختلف المسميات.

إن من أهم خطوات المراجعة البيئية للحد من المخاطر البيئية التقييم الفنى والذى يتضمن البحث المستندى بالإضافة إلى خريطة للمخاطر البيئية الرئيسية، يلي التقييم الفنـــي ضـــرورة التقييم المالي والذى يتضمن تعريف المخاطر واحتمالاتها والمخاطر الفاجعـــة Calamitous risks.

الفصل الأول
الاطـار العـام لدراسـة

أولاً: مشكلة البحث:

إن العوامل البيئية لها انعكاسات ذات تأثير جوهري على التقارير والقوائم المالية التـى تخص العديد من المنشآت والتى يؤثر نشاطها سلباً على طبيعة البيئة المحيطة مما يجعـل مـن تلك العوامل ضوءاً أحمر بل شديد التوهج محل اهتمام الكثير من مسـتخدمي القـوائم الماليـة والجهات الرقابية العليا المهتمة بالبيئة وتأثير الأنشطة الخاصة بالوحدات الاقتصادية عليها.

ويترتب على عدم الإفصاح العادل عن تلك الجوانب البيئية تحريفات جوهرية تعبر عن وضع المنشآت بصورة لا تعكس الحقيقة مما يضلل مستخدمى القوائم الماليـة الخاصـة بتلـك المنشآت ويؤثر على قراراتهم مما يحتم ضرورة وجود نظام للمراجعـة البيئيـة داخـل تلـك المنشآت وذلك للتأكد من مصداقية الحسابات الخاصة بالتأثيرات البيئية والإفصاح العادل عنهـا داخل القوائم والتقارير والإيضاحات المتممة لها وهنا تثار العديد من التساؤلات:

- هل عدم الالتزام بالاشتراطات البيئية يعرض المنشأة لمخاطر؟ وما تأثير تلك المخـاطر على الأداء المالي للمنشأة؟
- هل عدم توافق المنشأة بيئياً يجعل العديد من الجمعيات الأهلية وجمعيات حمايـة البيئـة تمثل ضغطاً مستمراً على المنشأة من خلال توجيه نظر وسائل الإعلام والمستهلكين إلى المنشآت التى تسبب ضرراً للبيئة وحث المستهلكين على استخدام المنتجات صديقة البيئة Ethical Products؟ وما تأثير ذلك على حصة المنشأة من السوق؟
- هل سلسلة معايير Iso 14000 والمتعلقة بنظم الإدارة البيئية لها دور إيجابى فى تطوير وتحسين الإجراءات الخاصة بحماية البيئة وما انعكاسات تلك المعايير على أداء المنشأة؟
- هل القوائم والتقارير المالية تشتمل على المعلومات الخاصة بالأداء البيئي بجانـب الأداء المالي؟ وما تأثير ذلك على قيمة المنشأة من خلال تأثيرقيمة السهم فى البورصة.
- هل هيكل التمويل فى المنشأة يعتمد فى تركيبه على الحصول على قروض من مؤسسات مالية تشترط التوافق البيئي؟ وما تأثير ذلك على السيولة لدى المنشأة؟

من الاستفسارات السابقة وغيرها يرى الباحث أن إشكالية البحث تنحصر فى:

"كيفية تفعيل دور المراجعة الداخلية لتشتمل على مراجعة الأداء البيئي للمنشأة من خلال تطبيق القواعد المنظمة للشركات وذلك لما تكفله هذه القواعد من إجراءات وشروط لاختيار كل من أعضاء مجلس الإدارة، لجان المراجعة، المراجع الخارجي، إدارة المراجعة الداخلية، تدعيم استقلال هذه الأطراف، وانعكاس ذلك على المعلومات الواجب قياسها والإفصاح عنها فى القوائم والتقارير المالية".

ثانياً: أهداف البحث:

يهدف البحث لتحقيق الآتي:

١) قياس أثر تطبيق معايير المراجعة الداخلية على طبيعة الإجراءات التى يتخذها مجلس الإدارة للتأكد من اتباع المنشأة للاشتراطات البيئية ومدى الالتزام بها والإفصاح العادل عنها.

٢) تحديد مدى التزام إدارة المراجعة الداخلية بمراجعة الإفصاح عن المعلومات البيئية (الإجراءات/ السياسات/ القرارات/ ..الخ) والتأكد من صحتها والتحقق من وضع قواعد المساءلة والمحاسبة داخل المنشأة وحماية مواردها ضد الخسائر وسوء الاستخدام وذلك فى إطارمعايير المراجعة.

٣) قياس تأثير تطبيق المعايير الخاصة بإدارة المراجعة الداخلية على طبيعة الإجراءات التى يتم اتخاذها للتأكد من صحة وعدالة القوائم المالية للمنشأة فيما يخص الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية المتعلقة بالأداء البيئي وأثر ذلك على تفعيل وتحسين الأداء.

ثالثاً: أهمية البحث:

يستمد البحث أهميته من خلال:

أولاً: الأهمية العملية:

١) حماية البيئة وتنميتها والحفاظ على مواردها يبدو واضحاً على كل من الصعيدين الدولي والمحلي وذلك لما شهده العالم خلال السنوات الماضية وحتى وقتنا هذا من مشكلات تلوث وتدهور بيئى واستنزاف للموارد الطبيعية وذلك نتيجة إهمال البعد البيئى عند إعداد وتنفيذ السياسات الاقتصادية مما أدى إلى حدوث كوارث بيئية عديدة (تلوث الهواء، الماء– والتربة).

٢) إبراز المفهوم الخاص بالمراجعة الداخلية وتدعيم تطبيقها على نحو سليم حتى لا يعنى ذلك فقط مجرد الالتزام بمجموعة من القواعد وتفسيرها تفسيراً ضيقاً وإنما النظر إليها كثقافة وأسلوب فى ضبط العلاقة بين الأطراف الإدارية فكلما اتسع نطاق من يأخذون بها كلما كان النفع أكبر للمجتمع بأسره.

ثانياً: الأهمية العلمية:

تنبع الأهمية العلمية لهذه الدراسة كنتيجة إلى ضرورة ضبط المنظومة المؤسسية فى القطاع الصناعي وذلك لتحسين الأداء وتحقيق التكامل مع النظام المالي العالمي.

رابعاً: فروض البحث:

يسعى البحث إلى اختبار صحة أو عدم صحة الفروض الآتية:

١) توجد علاقة ارتباط طردية بين تطبيق المبادئ والأنظمة الخاصة بالتزامات وواجبات مجلس إدارة المنشأة وتفعيل دور المراجعة الداخلية.

٢) توجد علاقة ارتباط طردية بين تفعيل دور المراجعة الداخلية والحد من المخاطر البيئية.

٣) توجد فروق جوهرية بين أداء المنشأة التى تتبنى تطبيق المبادئ المنظمة للشركات وأداء المنشأة التى لا تتبنى تطبيق المبادئ المنظمة للشركات فيما يتعلق بتفعيل دور المراجعة الداخلية فى الحد من المخاطر البيئية.

خامساً: حدود البحث:

يتناول هذا البحث تأثير الدور الذى تقوم به المراجعة الداخلية بهدف الحد من المخاطر البيئية واتساقاً مع هذا الهدف فلن يتعرض الباحث لدور مراقب الحسابات كما لن يتعرض الباحث لكافة أنواع المخاطر ولكن سيكتفي الباحث- خدمة لأغراض الدراسة- بالمخاطر البيئية كما سيتم التعرض لدور الأجهزة الرقابية العليا فى الرقابة على الأداء البيئي للمنشآت سواء محاسبياً أو اجتماعياً، ومن ثم سيقتصر البحث على الجوانب البيئية والتأثيرات المحاسبية لها دون التعرض للجوانب المالية الأخرى.

سادساً: منهج البحث:

يقوم الباحث باستخدام كلاً من المنهج الاستقرائى والمنهج الاستنباطي وذلك على النحو الآتى:

المنهج الاستقرائى: يقوم الباحث باستعراض بعض الدراسات والأبحاث والدراسات العلمية التى تناولت المراجعة الداخلية وتطوير المعايير الخاصة بها واتساع نطاق تطبيقها كما سيتم استعراض بعض الدراسات التى تناولت مراجعة الأداء البيئى وأثر التأثيرات البيئية على القوائم المالية وذلك بهدف إنشاء إطار نظري متكامل لقياس دور المراجعة الداخلية فى الحد من المخاطر البيئية.

المنهج الاستنباطى: يقوم الباحث من خلال هذا المنهج باختبار الإطارالنظري الذى تم التوصل إليه من خلال المنهج الاستقرائي وذلك من خلال اختبار فروض البحث إحصائياً من خلال استمارة استبيان والتى سوف توزع على مجتمع الدراسة وتحليل الإجابات المستقصي منهم واستخلاص النتائج.

ويتمثل مجتمع وعينة الدراسة فيما يلى:

١) عينة من قطاع الصناعات الكيماوية فى ليبيا التى يؤثر نشاطها سلبياً على البيئة وقد تم اختيار مجمع أبو كماش للصناعات الكيماوية باعتباره من أكبر المجمعات الصناعية فى ليبيا وذات أهمية اقتصادية ويعتبر أحد المجمعات الصناعية الملوثة للبيئة.
٢) مسئولي مهنة المراجعة فى كبرى مكاتب المحاسبة والمراجعة.
٣) العاملين بإدارة التفتيش داخل جهاز حماية البيئة وذلك لقياس الاتجاه العام لمستوى الأداء البيئى للمنشأت ومدى التزامها بمعايير الأداء البيئى.

المتغيرات المستقلة:

تتمثل المتغيرات المستقلة فى العوامل المؤثرة على جودة المراجعة الداخلية وتشمل:

١) أثر التخطيط السليم لعملية المراجعة على جودة المراجعة الداخلية.
٢) أثر نظام الرقابة الداخلية الفعال على جودة عملية المراجعة.
٣) أثر بيئة الرقابة على فعالية وجودة المراجعة.
٤) أثر الحد من المخاطر على فعالية جودة عملية المراجعة.
٥) أثر نظام المعلومات المحاسبية على فعالية وجودة عملية المراجعة.
٦) قدرة لجنة المراجعة على ممارسة سلطتها والقيام بالمهام المسندة إليها.

المتغير التابع:

ويتمثل فى الحد من المخاطر البيئية ويمكن التعبير عن المتغير التابع بالمتغيرات الآتية:

١) المخاطر البيئية.

٢) ارتباط المخاطرالبيئية بإجراءات مراجعة الأداء البيئي.

سابعاً: خطة البحث:

تشتمل خطة البحث على النقاط الآتية:

الفصل الأول : الإطار العام للبحث والدراسات السابقة.

الفصل الثانى : المراجعة الداخلية والعوامل المؤثرة فى جودتها.

الفصل الثالث : علاقة المراجعة الداخلية بالمخاطر البيئية.

الفصل الرابع : دور المراجعة الداخلية فى الحد من المخاطر البيئية.

الفصل الخامس : الدراسة الميدانية.

النتائج والتوصيات.

المراجع.

الملاحق.

ثامناً: الدراسات السابقة:

١- دراسة: (IIA, 1992) [1]

تناولت هذه الدراسة دور المراجعين الداخليين فى مجال المراجعة البيئية.

وقد أشارت الدراسة إلى أنه قد يتم إسناد عمليات المراجعة البيئية إلى إدارة المراجعة الداخلية وفى هذه الحالة يجب أن يتضمن فريق المراجعة الداخلية خبراء فى الهندسة والعلوم البيئية، وتوصلت الدراسة إلى التالي:

- يجب على المراجعين الداخليين أن يدركوا ويتفهموا المشاكل البيئية المرتقبة الناشئة عن عمليات المنشأة ومنتجاتها، ويتحقق ذلك بإضافة عدد محدود من الأسئلة تتعلق بالقضايا البيئية فى قائمة الاستقصاء أو برنامج المراجعة البيئية وعليهم أن يحددوا مدى ضرورة هذه القضايا، وفى حالة اعتبارها كلها أو بعضها ضرورية عليهم أن يضعوا هذه الحقيقة أمام الإدارة.

---

(1) **Institute of Internal Auditors:** "The Role of Internal Auditors in Environmental Issues", Research Foundation, (1992), P. 16.